البديل

حرية
عدالة
مواطنة

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٣٤) ٢٠١٤/٠٤/٦ م | www.al-badeel.org | Issue (134) 6/04/2014

النظام و«المعارضة» سجن مفتوح للديمقراطية

حسام ميرو

كان معولاً على الانتفاضة السورية أن تزيد جرعة الديمقراطية في حياة السوريين، وخاصة المعارضة السورية (على الرغم من التباس المصطلح)، وأن نشهد انفتاحاً على المعنى العملي للحوار، وليس تأطير معنى الحوار شعاراتياً، واستثمار هذا التأطير سياسياً.

النظام من طرفه سوّق لمفهوم الحوار تحت سقف الوطن، أي الحوار مع من يقبل ببقائه على سدة الحكم، مع إجراء تغييرات شكلية لا تطال البنى الأساسية التي تشكل عماد النظام (الأمن، الجيش، الاقتصاد)، معتمداً على قراءة خاطئة للحراك الشعبي من جهة، ولحركة التاريخ من جهة ثانية، ولا عجب في ذلك، فهو لو كان يمتلك قراءة مطابقة للواقع والتاريخ لما وصل إلى ما وصل إليه، ولما أوصل سوريا وشعبها إلى حالة الكارثة الوطنية والإنسانية.

أجّل النظام استحقاقات شعبية واقتصادية ومؤسساتية وسياسية كثيرة، وفي مقدمتها استحقاق المشاركة في صناعة السياسة، وحق تداولها، بينما كان الواقع السوري يتآكل، وتتآكل الطبقة الوسطى، وتتآكل أحلام الشباب في فرص العمل، والتعبير، والمشاركة في صنع بلدهم، حتى بات مفهوم الانتماء إلى الوطن فاقداً لدى الكثيرين لأي معنى، خاصة أن الوطن تمّ اختزاله في سيد الوطن، كما تمّ اختزال المقاومة في لبنان بـ"سيد المقاومة".

وإذا كان معروفاً لدى كثر من المعارضين أن النظام وصل إلى ما وصل إليه بسبب انغلاقه، وإغلاق أي باب للمشاركة السياسية والاقتصادية، واستخفافه بالديمقراطية التي كان من شأنها أن تفتح باب تداول السلطة، فقد كان حرياً بأقطاب المعارضة أن يتبنوا منهجاً مغايراً، الهدف الرئيس منه : إشراك أوسع طيف معارض في هيكلية المؤسسات التي أنشأت بعد الانتفاضة، ما يجعل الجميع متساوياً في المسؤولية على الأقل، إن لم نقل في التمثيل السياسي.

ما حدث واقعياً أن الأطر السياسية التي اتخذت لنفسها مسميات وطنية كبرى، واعتمدت في وثائقها الديمقراطية كمبدأ ناظم لعملها، كما اعترفت بأن مستقبل الدولة السورية لن يكون إلا ديمقراطياً، لكن تلك الأطر راحت تنغلق على نفسها بسرعة، ولم تلتزم داخلياً بالمبدأ الديمقراطي الذي ينظم آليات العمل، بل راح البعض يستخدم نفوذه الخارجي وعلاقاته ليتمكن من خصومه الداخليين، بينما كان من المفترض أنهم شركاؤه.

بالتوازي مع إسقاط مبدأ الديمقراطية الداخلية، مارست الأطر السياسية نوعاً من الإقصاء تجاه مكونات سياسية أخرى، فعلى سبيل المثال، عندما تشكل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة أعلن جورج صبرا في المؤتمر الصحفي الذي عقد لتلك المناسبة أن الائتلاف شكل لجنة للتواصل مع القوى السياسية التي لم تسمح الظروف بانضمامها، لكن ذلك لم يحدث، ولم يكن كلام جورج صبرا إلا من قبيل رفع العتب، وليس تعبيراً عن إرادة سياسية لتنظيم سياسي يفتح أبواب المشاركة أمام مكونات أخرى على الساحة.

إذاً، مرة أخرى تمت التضحية بالديمقراطية، وكل ذلك في ظل نمو ظاهرة التطرف والإقصاء والاقتتال في صفوف "المعارضة المسلحة"، وبات الحديث عن الديمقراطية في بعض المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام جريمة تعاقب عليها فصائل مسلحة يمتلك بعضها غطاءً سياسياً، مما أدى إلى إقصاء الناشطين المدنيين والديمقراطيين عن ساحة العمل الميداني، وتفرد شخصيات، لا تختلف في بنيتها الفكرية والعملية عن بنية رجال النظام، بالموارد والنفوذ في تلك المناطق.

في ظل وضع كهذا، بات الصراع في معظمه صراعاً على السلطة، وتمسكاً بأدوات القوة والنفوذ، وباتت الديمقراطية كمنظومة قيمية وكوسيلة سياسية خارج اللعبة ومفرداتها، ومن الطبيعي في هذا الحال أن تكون القوى الديمقراطية هي قوة اسمية غير فاعلة، كما أن طبيعة الصراع ودمويته والقوى الفاعلة فيه لا مصلحة لها في إطلاق أية عملية ديمقراطية داخل بناها، فإطلاق عملية ديمقراطية حوارية حقيقية – قدر الإمكان– داخل كتلة الموالاة من شأنها أن تشير إلى ضرورة إيجاد حل سياسي، وهو ما ينطبق على الكتل الرئيسية للمعارضة، وخاصة الائتلاف الوطني، حيث ستؤدي مشاركة القوى الأكثر اعتدالاً في المعارضة، وبطريقة ديمقراطية، إلى رأي غير ما هو سائد حالياً، رأي يجد أنه من الضرورة الخروج من تبني الحل الصفري وما يتفرع عنه من خيارات.

لقد فُتح الصراع في سوريا، ومرّ بتحولات كثيرة، لكن من أبرز ما يميزه اليوم أن القوى الرئيسية في النظام والمعارضة قد فتحت سجناً كبيراً لاعتقال الديمقراطية حتى إشعار آخر.

الأمم المتحدة: شحنة إضافية من مخزون الكيماوي جاهزة للنقل خارج سوريا

■ الأمم المتحدة – وكالات:

قالت رئيسة البعثة التي تشرف على عملية تدمير الأسلحة الكيماوية السورية يوم الخميس الماضي إن سوريا قامت بتجميع نحو 40 % من ترسانتها من الأسلحة الكيماوية في حاويات لنقلها خارج البلاد وتدميرها، وقال إنه تم نشر قوافل أمنية للتعامل مع العنف حول مدينة اللاذقية الساحلية.

وكان مبعوث سوريا لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري حذر من أن الحكومة قد تضطر لتأجيل النقل بسبب الوضع الأمني، وقد لا تفي بمهلة أخرى لنقل مكونات برنامجها للغازات السامة خارج البلاد.

وقال دبلوماسيون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تحدثوا بشرط عدم الكشف عن هويتهم إن رئيسة البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية سيجريد كاج أبلغت المجلس أنه تم تجميع المواد السامة في 72 حاوية في 3 مواقع مختلفة.

وأبلغت كاج المجلس في جلسة مغلقة لمجلس الأمن عبر دائرة تلفزيونية من العاصمة السورية دمشق إنه حالما يتم إرسال هذه الحاويات خارج البلاد فإن 90 % من مخزون سوريا من الأسلحة الكيماوية يكون قد نقل خارج البلاد لتدميره.

وقالت الأمم المتحدة يوم الخميس إنه لم يتم منذ 20 من مارس/ آذار نقل أي مواد كيماوية إلى مدينة اللاذقية لشحنها إلى خارج البلاد لتدميرها، وتم التخلص إلى الآن من حوالي 54 % من الأسلحة الكيماوية التي أعلنتها سوريا.

وقال دبلوماسيون إن كاج قالت لمجلس الأمن إن السلطات السوية كلفت قوات بتوفير الأمن للقوافل في منطقة اللاذقية.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق للصحفيين "السلطات السورية أبلغت البعثة المشتركة أنه في ضوء تدهور الوضع الأمني في محافظة اللاذقية فإنها ستؤجل مؤقتا النقل المقرر للمواد الكيماوية."

وأضاف "ألحت البعثة المشتركة على السلطات السورية بضرورة استئناف النقل في أسرع وقت ممكن للوفاء بالجداول الزمنية لإتمام تفكيك برنامج الأسلحة الكيماوية السوري وتدميره."

وأبلغت كاج مجلس الأمن الدولي أن السلطات السورية قالت في بداية الأسبوع الماضي إنها تريد استئناف نقل المواد الكيماوية للاذقية "في الأيام القليلة القادمة" وأنه إذا استؤنفت العمليات على الفور فإن الوفاء بالجدول الزمني لنقل الأسلحة الكيماوية من سوريا في نهاية أبريل/ نيسان وتدميرها قبل 30 من يونيو/ حزيران لا يزال ممكناً.

لكن الدبلوماسيين قالوا إنها استدركت بقولها أن الجدول الزمني يواجه تحديات متزايدة.

أمريكا في طريقها لدعم مقاتلي المعارضة في جنوب سوريا

■ رويترز- وكالات:

قال مصدران أمنيان أمريكيان يوم الجمعة الماضي إن الولايات المتحدة تضع اللمسات الأخيرة على خطة لزيادة تدريب مقاتلي المعارضة السورية وإرسال شحنات من الأسلحة الصغيرة لهم، وذلك في الوقت الذي تكسب فيه القوات الحكومية السورية زخماً بعد انهيار محادثات السلام التي تدعمها الولايات المتحدة.

وقال المسؤولان المطلعان على الخطة إن الولايات المتحدة ستزيد المساعدات، وسترسل هذه الشحنات لجماعات المقاتلين المعتدلة، والتي تتواجد معظمها في الأردن، بالإضافة إلى الحدود الجنوبية السورية.

وأضاف المسؤولان إن من المرجح أن تكون تلك الإمدادات الإضافية متواضعة، ولن تشمل صواريخ أرض جو، مما يثير تساؤلات بشأن قدرة هذه المساعدات على التأثير في سير المعارك، وإحداث تغييرات مهمة فيها.

وكان مقاتلو المعارضة السورية قد حثوا إدارة الرئيس باراك أوباما على توفير أسلحة متطورة تشمل صواريخ أرض جو، وممارسة ضغوط عسكرية أقوى على الرئيس بشار الأسد الذي كثفت قواته قصف الأحياء التي يسيطر عليها مقاتلو المعارضة في الأشهر الأخيرة.

ولكن المسؤولين قالا إن الولايات المتحدة تخشى من احتمال وصول الأسلحة المتطورة التي ترسل إلى مقاتلي المعارضة المؤيدين للغرب إلى جماعات إسلامية متشددة يمكن أن تستخدمها لمهاجمة إسرائيل أو طائرات مدنية موضحين سبب عدم اشتمال المساعدات على صواريخ أرض جو.

وتتواصل المناقشات حول تفاصيل حجم المساعدة التي ستتدفق إلى جماعات المقاتلين التي تم فحصها . ولم يتضح أيضا على سبيل المثال حجم المساعدة التي ستكون سرية ،وما إذا كان سيكون للجيش أو القوات الخاصة الأمريكية أي دور.

وقال المسؤولان إن هذه المساعدات لا تتطلب تمويلا إضافيا من الكونجرس، و"الآن علينا أن نضع اللمسات الأخيرة على الخطة."، ومن جهتها فقد امتنعت كاتلين هايدن المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي عن التعليق.

وقال مسؤول حكومي سابق على إطلاع على الخطة إن التدريب سيتم على دفعات صغيرة، ومن المرجح اشتراك حلفاء للولايات المتحدة في عمليات التدريب.

وقال المصدران إنه على الرغم من معرفة إدارة أوباما أن هذه الخطة لن تغير مجرى الصراع بشكل حاسم ضد الأسد، لكن المساعدات الأمريكية قد تحسن فرص أن يكون للولايات المتحدة حلفاء بين القوى الثورية المنتصرة في حالة خلع الأسد .

أميركا: موقف جديد في سورية

غازي دحمان

يبدو أن إدارة الرئيس باراك أوباما بصدد إعادة تموضع جديد لها في الملف السوري، ثمة مؤشرات عديدة صدرت من واشنطن توحي باقتراب حدوث تغيير في ديناميكيات العمل الأمريكي على صعيد الملف السوري، حتى ان بعض عناصره أخذت طريقها إلى تفاصيل المشهد السوري.

وكان الكاتب ديفيد أغناتيوس قد تحدث عن خطة من ست نقاط لـ «دعم سري» تقدمه إدارة الرئيس باراك أوباما إلى المعارضة السورية، تشمل إمكان تزويدها بعدد محدود من الصواريخ المضادة للطائرات. وأكد الكاتب في مقال نشرته جريدة «واشنطن بوست»، أنه بعد «إحباطات الولايات المتحدة الأمريكية في أوكرانيا وسورية، قررت توسيع برنامجها السري لتدريب ودعم المعارضة السورية»، لافتاً إلى أن أوباما «أكثر ارتياحا ببرنامج سري بدل تدخل عسكري مباشر، ولأن هذا البرنامج سيكون له شق لمحاربة الإرهاب في سورية وشق لتدريب ومساعدة الجيش الحر لمواجهة جيش الأسد».

هذا التوجه أكده أيضاً دنيس روس المستشار السابق للرئيس الأميركي في حديث لصحيفة «الحياة» أن لا شيء سيتغير في سورية من دون تسليح المعارضة، وأن خطوة كهذه ستعيد التوازن الإقليمي، لافتاً إلى أنه «يجب قلب المعادلة على الأرض لأنه ما من شيء سيتغير في سورية اذا لم يتغير التوازن على الأرض» وقد أوضح دينيس روس أليات مثل هذا الإجراء بقوله «إن تغيير التوازن لا يمكن أن يكون بأسلحة خفيفة أو تدريب محدود بل بجهد مركز ومنسق». وذلك بعد ان اعتبر أن «الوقائع على الأرض تعطينا اليوم خيارين: إما الأسد وإما القاعدة، وهذا كارثي» وفي زيارته للمملكة العربية السعودية ناقش الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع الملك السعودي مسألة رفع منسوب الدعم للمعارضة السورية ونوعيته، ونقلت صحيفة «الواشنطن بوست» عن مسؤول أميركي قوله بأن الرئيس اوباما «يدرس إرسال منظومة الصواريخ المحمولة (مانبادز) إلى جانب شحنات أخرى إلى المعارضة السورية».

لكن ما هي الأسباب التي تقف وراء هذا التطور الأمريكي؟ وما هي الخلفيات والدوافع التي ادت إلى هذه النقلة في المقاربة الأمريكية؟ بعد أن كادت تستقر على قناعة عدم التدخل انطلاقا من حقيقة أن الوضع في سورية مضبوط داخلياً، وأنه لن ينعكس على المصالح الأمريكية، وتاليا لا يستوجب تدخلا عنيفا من قبل واشنطن لتغيير موازين القوى. ثمة جملة من الأسباب والمعطيات تفسر هذا التوجه الامريكي الجديد:

أولا– تشكل سوريا مجال الرد الوحيد المتاح والممكن أمام إدارة اوباما هروباً من المواجهة مع روسيا في أوكرانيا . فالحدث الاوكراني شكل تغييرا خطيراً في قواعد الاشتباك واللعبة الدولية، ووضع القوى الغربية أمام تطور خطير يستوجب تحركا مواجهها لروسيا يوازي قوة التحرك الروسي، وتبدو الساحة السورية في هذا المجال ذات إغراءات خاصة، حيث يمكن إدارة الصراع بين الغرب وروسيا بالوكالة عبر حلفاء محليين، مما يبقي الصراع غير مباشر، ويقلل من مخاطر اندلاع حرب كبرى، على العكس من الوضع في أوكرانيا، حيث لا تمتلك القوى المتصارعة هناك هوامش كثيرة للتداخل الجغرافي والحضاري الكبير بين أوكرانيا وحوافها الروسية والغربية. من جهة ثانية لم تعد واشنطن تحتمل سيل الانتقادات من شخصيات مرموقة في الداخل الأميركي عن تراجع نفوذها الشرق الأوسطي، ولا هي في صدد التسليم بدخول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على خط المنافسة في العقود العسكرية في مصر أو حسمه الموقف في سورية.

ثانياً– واقع النزاع داخل سورية، وتحوله بين قوات الأسد وحزب الله وميليشيات عراقية من جهة، وبين مجموعات متطرفة مدعومة من تنظيم "القاعدة" ومقاتلين أجانب والجيش الحر من جهة أخرى. ودق هذا الواقع ناقوس الخطر في واشنطن لاحتمال أن يؤدي إلى فرز إضافي بين أطراف الصراع، فيصبح بين الأسد و"القاعدة" في حال لم يحصل تحرك جدي لدعم الجيش الحر. ومن هنا، وكما أشار أغناتيوس، فإن هذا الدعم سيكون من شقين: الأول لمحاربة قوات الأسد، والثاني لمحاربة الإرهاب ومجموعات "النصرة" و"داعش" و"أحرار الشام". وسبق تقرير أغناتيوس، تحذير مفصل للاستخبارات الأميركية في صحيفة "نيويورك تايمز" من تنامي نفوذ "القاعدة" في سورية، وتوافد مقاتلين أجانب بعضهم على تواصل اليوم مع زعيمها أيمن الظواهري.

يشكل هذا التطور تغييرا في الرهان الأمريكي القائم على تدمير التطرّف نفسه بنفسه إذ لم يعد هذا الرهان رابحاً، وثمة إدراك جديد بأنّ كل يوم جديد من الحرب يرفع منسوب التطرّف. في الأصل كانت الثورة سلمية ولم يكن للتطرّف حضور. "عسكرة" الثورة وشعور السوريين أنّهم "عُراة" في مواجهة آلة القتل الأسدية فتحا حدود سوريا للمتطرّفين من "النصرة" و "داعش" وغيرهما. استمرار الحرب سيحوّل سوريا إلى "دولة فاشلة" تشكّل خطراً على منطقة الشرق الأوسط والعالم. كيفية دعم القوى المعتدلة سواء كانت من "الجيش الحرّ" أو غيرها يغيّر موازين القوى في مواجهة الأسد، وفي توسيع دائرة عزل الجماعات المتطرّفة.

المؤكد أن الهدف الأساسي من هذا التغيير بالدرجة الأولى توجيه رسالة واضحة إلى نظام الأسد أنه لا يوجد حل عسكري للصراع بعد أن تبين بعد مفاوضات جينيف 2 أن الأسد لا يوجد لديه حافز للتفاوض الآن لأنه يعتقد أنه يفوز، ومن هنا فإنه يبدو من الضروري الآن تصعيد الصراع عسكرياً. لقد كانت هذه الفكرة صعبة على أوباما ليتقبلها ، ولكن بسبب المتغيرات الحاصلة والضغط الكبير من الحلفاء الإقليميين والشركاء السياسيين في واشنطن ، يبدو أن أوباما في طريقه لإحداث تغيير جدري في مقاربته للملف السوري.

إرثنا الكارثي للجيل السوري الجديد

سمير التقي▫ مدير مركز الشرق للبحوث*

حتى لو بدت كفراً، فإن هذه المقالة محاولة للوقوف لحظةً مع الحقيقة. فأنا لا أكتبها إلا وأنا أتمنى أن تُدان، وأن يتجاوزها جيلكم السوري الشامخ عما قريب، فهي لم تأتِ إلا كلحظة مصارحة، بعد أن كرَّست كارثتنا الوطنية هزيمة مريعة لجيلنا إذ يندحر أمام حقائق الحياة. هزيمة جلينا بعد انهيار أيديولوجياتنا بمختلف اشتقاقاتها أمام ضرباتكم على أبواب التاريخ في مواجهة مصير من التهميش والاغتراب، والذي كان جُل ما استطاع جيلنا توريثه إليكم.

إنها اعتراف بفضيحة الإرث الذي يخلِّفه جيلنا لكم، إرث بلا مستقبل، محملاً بانسداد وفوات الفرص، فيما لا يزال جيلنا غارقاً في محاولة عبثية ملطخة بالدم لإحياء جيف معارك خمسينات القرن الماضي. وأنا بعض من جيل لم يتمكن أن يترك لكم غير أطلال وطنٍ واهنٍ ممزق.

إني أثق بأن شباب سوريا، سيتفوقون علينا، ويتجاوزوننا كجيل وكتاريخ. سيتفوقون علينا في حبِّهم لسوريا، وسيتغلّبون على عجزنا وعنانتنا الوطنية الفادحة، فالاستبداد كان خلقاً سائداً لدى الجميع في النظام والمعارضة، بل وفي العائلة أيضاً، والقمع لا يقمع الحاضر فحسب، بل يقتل المستقبل.

نتمنى أن تنسفوا أيها الشباب منطق الفرقة التي خلصت اليها البلاد، وأن تثبتوا في أقرب فرصة أنَّ سوريا لا يمكن إلا أن تكون واحدة موحدة، لكن على أساس ديمقراطي.

وما أريد قوله هو إن الفرقة قد حصلت، ولرأبها لابد من الاعتراف بها الآن. إن ما أكتبه هو محاولة للقول بضرورة وقف طوفان الفوضى والتفكك ونزيف الموت والألم المجنون الذي أطلقه رئيس مجرم أخرق فاسد، عليل العقل، مسعور الروح، عديم الوجدان، بعد أن انفلت ينهش في جسد سوريا، ويتلمّظ بدمها المجبول بالتاريخ.

ليس سوريًا من لم يعشِّش في نخاعه دم السيد المسيح، وطهر رهبان السريان السوريين، وروح علي بن أبي طالب، وحصافة معاوية، وحكمة السهروردي، وعرفان بن عربي، وعزّة صلاح الدين الأيوبي، ورجاحة عقل فارس الخوري، وصالح العلي، وعظمة سلطان باشا الأطرش وابراهيم هنانو.

كالذئب، لسع بشار الأسد الأمة السورية، وبثَّ طاعونه الطائفي القاتل في روحها، وأغرق الوطن السوري بطوفان شعبوي جائح، طوفان من همجية الغرائز. وللأسف لم تتمكن بعض قيادات المعارضة الوقوف لا في وجهِ همجية هذا الطوفان ولا سُعاره. فغرقت البلاد في اللَّهب الذي زرعه بشّار الأسد، بل كانوا جزءاً من انبعاث وانتشار طاعون وحشيّة الخوف وهمجية الانتقام.

إنه يريد أن تنتقل عدوى السّعار في كل الوطن بين الموالين والمعارضين، علّه يحوِّلنا كلنا إلى حيوانات من جنسه، فيتمكن بذلك من جعلنا قرابين لطاعونه الطائفي في كرنفال دم جنوني.

لن ينفعنا في انتصارٍ سورياً لا التحريض الأجوف لنجوم الموالاة، ولا المزيد من شعبوية خطاب المعارضة الصارخ المطالب بالانتقام، ولن ينفع شيءً في توفير دم طفل سوري واحد، ولا في بناء لِبنة واحدة يأوي إليها أولادنا في المستقبل.

يُحكى في تاريخ الصين عن قائد كانت قواته تحاصر قلعة وانتقل الطاعون إلى جنوده من هذه القلعة، فأحرق القائد القلعة بأهلها، ليكتشف بعدها أن الطاعون استمرَّ يحصد جنوده، وأن أطباء القلعة الذين قتلهم كانوا يملكون سرّ علاج المرض.

ألا يجب أن نتعافى من هذا الطاعون؟ وفي جائحة هذا الطاعون وبعد انتشاره، لا يفيد كثيراً قتل الذئب المأفون، بقدر ما علينا أن نعالج أهل المدينة بعد انتشاره.

من دون ذلك ستمزق أسناناً لحم الوطن بلا رحمة. فالانتصار على بشار الأسد لن يكون إلا إذا توقف نَزْف الدم السوري، وانتصرت قضية الوحدة الطوعية لكل السوريين.

إن وحدتنا لن تكون ممكنة بعد الآن إلا من خلال عقد وطني طوعي دون خوف. فلقد انتهى زمن الفرض والقمع والاستبداد العقائدي على كل الهويات الفرعية للمواطنة السورية، والسؤال الأساسي هو: كيف نُمكّن خميرة الحضارة السورية من أن تجد منصة تعيد من خلالها تأسيس نفسها واستعادة حيويتها لتنتعش براعمها من جديد؟ وهذه البراعم لن تنمو على الدماء، ولن تنمو على الحقد، بل إنها لن تنمو إلا من خلال ربيع يعيد شرف الانتماء لأقانيم الوحدة الوطنية السورية.

ألم يحن الوقت أن تمارس الثورة نقداً ذاتياً لخططها ومسارها وفكرها وقياداتها؟ ألم يحن وقت التوقف عن التهافت على القوى الدولية على طول وعرض المجتمع الدولي من أمريكا إلى إيران؟. يجب علينا الاعتراف فعلاً أنه عبر ترجي كلا الطرفين أُزهِقت كرامة الثورة والشعب على السواء.

آن لنا أن نقول إنه وهم وسذاجة، بل هي جريمة، اعتقاد بعض قادة المعارضة أنّ أيّة قوّة دولية أو إقليمية ستساعدنا بحقّ في الانتصار على نظام بشار الأسد.

وهمٌ وسذاجةٌ وجريمة أن نظنّ أنّ أوباما سيأتي يوماً على صهوة حصان أبيض ليفتح دمشق! فحين فتحها لورنس العرب لم يسلمها لأبناء الشريف حسين، بل سلّمها لسايكس – بيكو اللذين انتظرا ثلاث سنوات حتى تسنى لهم نسف وحدة المملكة السورية التي ترأسها الملك فيصل بعد تفكك الدولة العثمانية. لقد انتظروا حتى تصعد غرائز الطائفية بكل أشكالها لتستدعي التدخل الأجنبي.

هذا الوهم وتلك السذاجة لدى البعض أدى إلى تضليل السوريين، وحرف المسارات السلمية للثورة، ودفعها بعيداً عن سلميتها، بل بعيداً عن أبسط مبادئ حرب العصابات وأبسط قواعد الحرب الشعبية نحو احتلال المدن ثم التمسك بالأرض.. إلخ. بالاعتماد على وهم أنّ الغرب سيدعم تأسيس جيش نظامي يواجه ترسانة بشار الأسد بما يسمح بتحقيق وضع مثل بنغازي.

كما أنه وهم وسذاجة أن نعتقد بوجود حلٍ صفري بعد الآن، فالحلّ الصفري يعني قتل الدولة وتدمير الكيان السوري. كما أنه وهم وسذاجة واغتراب، أن نتعامى عن حقيقة أن ما تبقى من بنية الدولة والبلاد غير قابل لأن نؤسس عليه دولة جديدة موحدة. فالولاء والطاعة الوطنية لدى كل الشعوب ليس مفهوماً مجرداً، بل هو مفهوم ملموس يتجسد في الدولة وشكلها الراهن وبنيتها الراهنة التي تحولت في حالنا السوري إلى جلد رقيق يلبسه شيطان مأفون لسلطة شمولية.

وهم وسذاجة الاعتقاد بأنه يكفينا ترداد الضمانات والتعهدات لمختلف الشرائح الأقل عدداً في الوطن السوري (ولا أقول الأقليات)، سيسمح بالمحافظة على الوحدة الوجدانية للبلاد. إنها ليست ساذجة بما يكفي لتصدق غليظ الأيمان بأن جميع الناس بعد سقوط بشار الأسد سيكونون عاقلين ولطفاء، متغاضين عن غرائزهم، وسيشفون تلقائياً من طاعون الطائفية بعد النصر المبين.

إن وحدة البلاد غير ممكنة إلا عبر توافق وطني يضمن أولاً أمن الشرائح الأقل عدداً من الشعب السوري. أما الأكثريات فعليها أن تثبت قدرتها على خلق التوافق الطوعي الحر وتوفير مقوماته. فمع الأخذ بعين الاعتبار فداحة الكارثة، لم يعد بالإمكان اجتراح حل سلمي، إلا بحل تخرج فيه كل هذه المكونات منتصرة، حلٍ تبنيه معاً، وتشارك في تصميمه كل الهويات المؤسسة للوطن.

البديل عن ذلك هو الحل الصفري، بمعنى أن ينتصر نهائياً أحد الأطراف. ولا أجد هذا الحل ممكناً إلا بتفتيت البلاد، وتدمير ما تبقى من مؤسساتها، خاصة بعدما دمج بشار الأسد السلطة بالدولة فصار الخلاص منه يترافق حتماً بتدمير للبلاد.

لابد من إدخال البلاد فيما يشبه "الكارنتينا" حتى تشفى من الطاعون الطائفي، ومن دون ذلك سيكون سلام ما بعده سلام، ودولة تمهد للتفكك النهائي للوطن، ومثال العراق ماثل أمامنا، ولا يحتاج حتى لننظر بعيداً.

• مقتطفات من مقالة أوسع كتبت في أواخر مايو/ أيار 2013.

أسباب عدم سقوط النظام والتصويب المطلوب لعمل المعارضة

■ جورج كتن

نجحت الثورات الشعبية للربيع العربي بإسقاط الأنظمة الاستبدادية بأقل كلفة بشرية ومادية ممكنة، فيما عدا الثورة السورية التي دخلت عامها الرابع دون أن تحقق الخطوة الأولى في التغيير بترحيل النظام الذي قمع الشعب لنصف قرن. لكن الأوان لم يفت بعد للمراجعة وتعرية الثغرات والاخطاء لمواجهتها ومنع إعاقتها النصر النهائي للثورة. برأيي العوامل الرئيسية المتبادلة التأثير التي أدت لعدم انتصار الثورة حتى الآن هي ثلاث: تماسك النظام، وضعف الدعم الدولي للثورة وليس انعدامه كما يدعي البعض، وتشتت قوى الثورة والمعارضة.

جبهة النظام حافظت على حد أدنى من التماسك بحكم عوامل عديدة، منها دعم دولي من دولة كبرى هي روسيا، ومن دولة إقليمية بإمكانيات كبيرة هي إيران، والمنظمات التابعة لها، دعما عسكريا واقتصاديا وبشريا واستراتيجيا يفوق بكثير ما تلقته الثورة من أصدقائها الدوليين. بالإضافة للحمة شبه طائفية اعتمد عليها النظام لضمان عدم تفتت قواه، والنجاح بوسائل مخابراتية بحقن الثورة بمنظمات إرهابية، أو إتاحة الفرصة لها للالتحاق بالقوى العسكرية للثورة، لحرفها عن أهدافها في الحرية والكرامة وإقامة نظام ديمقراطي بديل، مما اظهر النظام لدى أطراف تتزايد باستمرار داخليا وخارجيا أنه بديل أقل سوءً من القادم المفترض. اما عن ضعف الدعم الدولي للثورة فقد ساهم في إطالة الصراع وتحوله الى نوع من حرب أهلية لن يجازف أحد بالغرق في مستنقعاتها، فضلا عن أنه أتى من مصادر مختلفة تعاملت مع أطراف متعددة داخل الثورة فساهمت في تشتتها.

جبهة النظام والدعم الدولي للثورة عاملان لا يمكن إحداث تغيير فيهما دون إجراء تعديلات جذرية في صف الثورة وجبهتها، تبدأ من المسألة المركزية التي لم يتم إيجاد الحل المناسب لها رغم مرور ثلاث سنوات، وهي وحدة القيادة السياسية للثورة التي تتبعها قيادة وقوى عسكرية موحدة تلتزم بما تضعه القيادة السياسية من خطط وقرارات وتعليمات. من الواضح أن أهم أسباب بقاء النظام حتى الآن حفاظه على وحدة قواه وعملها ضمن استراتيجية موحدة رغم بعض الانشقاقات، فيما أصبح واضحا ايضاً أن أهم أسباب عدم تمكن الثورة من الانتصار هو تشتتها في القيادة والقوى والأهداف والخطة.

لتجاوز ذلك نرى التالي كجزء من حلول عديدة:

– توحيد القيادة السياسية للثورة ضمن الائتلاف الوطني، الهيئة التي وإن لم تضم كل المعارضين والثوار إلا انها تضم النسبة الأكبر منهم، وتحظى باعتراف عربي ودولي واسع وتمتلك الحد الأدنى من الهياكل التي يمكن في حال اصلاحها أن تشكل إطاراً مناسباً لتوحيد جميع الجهود، مما يتطلب الكف عن التفريخ وتشكيل تجمعات وعقد مؤتمرات معارضة منافسة للائتلاف.

– التأكيد على وحدة الهدف الرئيسي للثورة الجامع لكافة القوى السياسية والعسكرية: نيل الحرية والكرامة للشعب السوري بإسقاط النظام الاستبدادي والتخلص من عصاباته المنفلتة وإقامة نظام ديمقراطي بديل يعيد السيادة المنتهكة من قبل الطغمة لأصحابها الحقيقيين، الشعب السوري بكافة مكوناته الدينية والاجتماعية والإثنية والسياسية. إذ لا يكفي التوحد حول هدف اسقاط النظام، فلا بد من التوافق على البديل في خطوطه العامة كنظام ديمقراطي، وكل من لا يوافق على مثل هذا الهدف هو خارج الثورة حتى لو كان يعمل لإسقاط النظام، خاصة المنظمات الإسلامية التي تسعى لدولة لا سيادة فيها للشعب بل لرجال يدعون العلم بتطبيق شريعة، ويفسرونها كما يشاؤون، مما يتناقض مع هدف الثورة في إعادة السلطة للشعب. وهذا لا يعني تحول الصدام الرئيسي مع هذه القوى، فيمكن التنسيق معها لمرحلة ما طالما لم تنحرف إلى قوة مضادة للثورة كما حدث مع "داعش"، وشرط انضمامها لأي قيادة سياسية مشتركة، وقبولها بالديمقراطية كطريقة وحيدة لحسم الاختلافات الأيديولوجية والسياسية في الدولة القادمة.

– الكف عن تخوين المخالفين في الرأي ضمن صفوف الثورة، وعن الاتهامات الموجهة بالفساد لقياديين في الثورة غير مثبتة بأدلة ملموسة. وتقديم نموذج بديل للنظام الحالي، لا يماثله في توحشه تقدمه تنظيمات عسكرية عديدة حالياً، ومحاسبة كل من يخرج عن مبادئ الثورة وخاصة في المجال العسكري، حيث انتشرت أعمال سرقة وخطف من أجل فدية، أو اعتقال وتعذيب لمواطنين مهما كانت آرائهم السياسية، وحتى إعدامات فردية وجماعية لأسرى دون محاكمات، وغير ذلك من الاعمال المشينة، التي وإن كان من الصعب تجنبها فإن التغاضي عنها تشويه لسمعة الثورة، وإضعاف لالتفاف حاضنتها الشعبية حولها، والتي تشكل خسارتها حكماً هزيمة الثورة.

المحاسبة من خلال أجهزة قضائية يحال إليها كل مخالف، وتنفذ أحكامها على الجميع دون استثناء، لها اداتها التنفيذية كنيابة عامة وشرطة عسكرية تلاحق المطلوبين وتقدمهم للمحاكم الثورية. وهو ما يتطلب أيضا تنمية الحس الثوري في صفوف مسلحي الثورة بأنهم ليسوا سوى جهاز مقاتل لنظام الاستبداد وحامي للشعب من بطش النظام، في خدمته وليس فوقه، بعد أن انتشرت خيلاء يعززها حمل السلاح بأن السياسة تنبع من فوهة البندقية، وهو مآل يدمر الثورة، ويحول مسلحيها لعصابات تظن أن بندقيتها هي الحكم، لا تكترث بمصلحة الشعب والبلد، فما يهمها مصالحها كأفراد ومجموعات.

– عدم اليأس من إمكانية حل سياسي يوقف الكارثة التي تلم بالسوريين بتقديم مصلحة البلد والشعب من خلال حلول وسط تضع سوريا على سكة حل انتقالي يرحل النظام، ويتقدم بالتدريج نحو نظام ديمقراطي. فرغم الجهود الدولية المتعثرة في جنيف 2 ومجلس الأمن، يمكن الاستفادة من الدعم الدولي الذي قد يتطور مستقبلاً، مما يفترض كف بعض النخب عن التركيز على ما تسميه "القرار الوطني المستقل" المبالغ به بحيث يحرم الاستفادة بمبررات لا تمت إلى الواقع بصلة. علما أن النظام أضاع فرصة مؤتمر جنيف للحل السياسي الوسطي الذي ينجي قياداته من التصفية كما حدث في ليبيا، رافضاً الحل "على الطريقة اليمنية" ظناً منه أن بعض التقدم عسكرياً سينجيه من مصيره النهائي القادم مهما طال الزمن، إذا استطاعت قوى الثورة أن تقوم بالمراجعة والتصحيح.

حرب السوريين ضد إيران مستمرة

جان كورد

المعارك على أشدها، في منطقة مورك القريبة من مدينة حماه في وسط البلاد، حيث قطع الثوار مختلف طرقات تموين النظام لمعسكراته العديدة هنا، وكذلك في جبهة اللاذقية التي أعلن وزير دفاع الحكومة السورية المؤقتة عن سيطرة قوات الثورة على معظم جبلي الأكراد والتركمان، في حين تستمر الاشتباك العنيفة بين الطرفين المتحاربين في محافظة إدلب وحلب ودرعا ودمشق، دون أن يتمكن النظام من تحقيق وعوده التي مرت عليها سنتان، حيث زعم لمراتٍ متتالية بأنه سيقضي على "الإرهاب" خلال فترة قصيرة... بمعنى أن نظام الأسد قد فشل في تحقيق النصر على الشعب السوري رغم أن تقييم مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية لما يجري في سوريا بأنه أكبر كارثة إنسانية في التاريخ.

ولكن، بالمقابل... كيف تمكن هذا النظام من الصمود في وجه ثورةٍ عارمة لشعب مصمم على نيل الحرية وهو مستعد لدفع ثمنٍ غالٍ جداً؟

الجواب هو أن دولتان غير عربيتان تدعمان هذا النظام بشكل مستمر، على كافة الصعد المتعلقة بإدارة الحرب والدعم اللوجستي والدعاية الإعلامية، والتأييد السياسي – الدبلوماسي في شتى الأوساط الإقليمية والدولية، وهاتان الدولتان (روسيا وإيران) لا تنكران دعمهما المباشر واللامحدود المصحوب بنفاقٍ سياسي لا مثيل له لنظام الأسد، رغم كل مجازره المروعة وتشرّد الملايين من السوريين إلى البلدان المجاورة والبعيدة، وتدمير البنية التحتية لاقتصاد البلاد، وجعل المدن السورية ركاماً، وفي حين تتدخل روسيا عسكرياً لـ"استرداد جزيرة القرم" من أوكرانيا فإنها تعارض أي قرار أو حتى تأنيب لنظام الأسد في مجلس الأمن الدولي، وتصر على أنّ يمر كل شيءٍ متعلق بسوريا عبر "الشرعية الدولية"!.

إن التدخل السافر لإيران في الحرب السورية عسكرياً واستخباراتياً، عن طريق توابعه العراقية واللبنانية واليمنية المنظمة والمدربة والمجهزة بشتى أنواع السلاح، وبعشرات الألوف من المقاتلين الشيعة المتعصبين والمستعدين لقتل أبناء وبنات السنة بالإجمال "انتقاماً للإمام الحسين (رض) وأولاده!!!"، ومساعدته لهؤلاء القتلة بكل ما لديه من قوة، قد تحول مع الأيام دعم بسيط بزعم "حماية مقدسات الشيعة!!!" إلى قيادةٍ هذه الحرب القذرة ضد الشعب السوري وإدارتها عن طريق تسخير جنرالاتٍ من قواد جيوشها ومسؤولي مخابراتها، إضافةً إلى العديد من أهم خبراء الروس العسكريين والأمنيين، بحيث تبدو سوريا بلداً محتلاً إيرانياً. أو مستعمرة مشتركة بين الإيرانيين والروس، ووصل الأمر إلى درجة أن وزير خارجية روسيا ونائب وزير خارجية إيران ورئيس حزب الله اللبناني هم من يقررون من يجب أن يحكم سوريا، وهذه منتهى الصفاقة والابتذال السياسي.

نظام الملالي في إيران، المعروف بقيامه على أساس طائفي مقيت، والمشهود له دولياً بالوحشية تجاه المعارضة الإيرانية، وبخاصة تجاه أبناء وبنات السنة كالكرد والبلوج والعرب، يزعم أنه يحارب التطرف في سوريا، وهو أسوأ نظام عرفه الإيرانيون في تاريخهم على حد تأكيد زعماء المعارضة، حيث سلاح الإعدام من أهم أسلحته ضد المطالبين بالحريات السياسية وبالديموقراطية، ومن أولئك الزعماء الذين يكشفون عن أسرار نظام الملالي من كان جزءاً منه. فكيف سيقبل السوريون بأن يقرر مصيرهم هكذا مجرمون طائفيون ومعادون للديموقراطية الحقيقية حتى العظم ويطمحون إلى تشييع العالم العربي والتوسع غرباً وجنوباً للسيطرة على المقدسات الإسلامية والثروات العربية ومقاليد الحكم في أهم بلدان العرب، ومنها سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية؟

المشكلة الكبيرة هنا تكمن في ثلاث نقاط:

– المجتمع الدولي عاجز حتى الآن عن إيجاد حلٍ لهذه الكارثة الكبرى، وما قام به حتى الآن كان ضعيفاً وفاشلاً تماماً.

– الثورة السورية لا تملك حتى الآن حلفاء دوليين جادين، ولا قيادة عسكرية مشتركة وقادرة على إدارة القتال على كل الجبهات في تنسيقٍ تام، ولا أسلحة مناسبة لتحقيق التوازن العسكري الذي يفرض السلام على النظام بالقوة.

– العرب، الذين سيدفعون الثمن غالياً فيما إذا نجحت إيران في مساعيها للسيطرة على سوريا كلياً، لا يدركون حتى الآن أهمية دعمهم للثورة السورية، وخطورة عدم الاستمرار فيه لصد هذا الهجوم الإيراني الذي ينطلق من استراتيجية خطيرة للغاية بالنسبة للأمة العربية، ويعتمد نمطاً أيديولوجياً طامحاً التوغل في عالمهم بشكل أقوى من الشيوعية والأفكار الهدامة لعقيدتهم وعروبتهم.

إن الخميني الذي سعى إلى تصدير "الثورة الإسلامية" بالشكل والصورة التي أرادها لايزال الإمام والقائد والشخص الأهم في تاريخ نظام الملالي هذا، وكان من أهم نقاط المشروع الذي طرحه الخميني لأتباعه هو التخلص من سيطرة "محتلي المقدسات الإسلامية" و"سحق الوهابية" و"..." وما إلى هنالك من نقاط مخطط لا يتجاهله إلا أولئك الذين يضعون رؤوسهم في الرمال عندما يشتد الخطر.

كفاح الشعب السوري من أجل الحرية والديموقراطية اليوم، ليس إلا قتالاً عادلاً ومشروعاً ضد نظام مستبد وتابع لنظام الملالي في إيران، ونظام إيران الطائفي لن يقف عند حدود سوريا في حال القضاء على هذه الثورة المباركة... فهل يتحرك العرب يداً واحدة للتصدي للمشروع الطائفي الخطير، مشروع الخميني الذي رحل وكله إيمان بأن أولياءه سيحققون وصيته بالكامل، ومن هؤلاء "الأولياء!" من يعتقد بأن الرسول الأكرم (ص) لم يكمل رسالته، بل ترك ذلك لهم... وهذا مدون في بعض ما كتبوه ووزعوه على سفارات بلادهم لنشره مجاناً بين الناس.

سكان الضاحية يشعرون بالخوف من استمرار التفجيرات

■ بيروت- خاص «البديل»:

تنتاب سكان الضاحية الجنوبية في بيروت مخاوف كبيرة من تكرار الهجمات التي طالت منطقتهم خلال الأشهر الأخيرة، والتي راح ضحيتها العشرات من المدنيين، بالإضافة إلى إصابة آخرين، وتأتي هذه المخاوف بعد كسرت التفجيرات الحس العالي بالأمان الذي كان موجوداً في السابق.

وعلى الرغم من كون حزب الله قام بتدابير جديدة لتعزيز أمن الضاحية، ومنح السكان شعوراً بالطمأنينة، إلا أن التدابير نفسها التي قام بها حزب الله زادت من مخاوف السكان، وتحديداً العائلات التي لديها أبناء في المدارس.

نشر حزب الله أعداداً أخرى من عناصره في الشوارع، يحملون أجهزة لاسلكي، ويراقبون حركة السيارات، ويفتشون تلك التي يشتبهون بسائقيها، كما نصبت بوابات أخرى قرب المساجد التي تشهد اكتظاظاً للمصلين.

وكانت تحليلات عسكرية وإعلامية عدة قد أشارت بشكل واضح إلى أن الضاحية الجنوبية باتت قابلة للاختراق من قبل تنظيمات معادية لحزب الله، وهو أمر كان الصعب التفكير فيه سابقاً على نحو جدي، ولم يكن متوقعاً من قبل السكان. وأكدت تحليلات مختلفة أن تمدد حزب الله إلى سوريا له عواقب كثيرة على الحزب، وعلى حاضنته الشعبية، إذ أن ازدياد المخاوف الأمنية لدى الحاضنة الشعبية قد تدفع بعض الأصوات إلى الضغط على الحزب، وجعله يعيد النظر في سياساته.

وقد شهدت الضاحية مؤخراً خروج بعض العائلات منها نحو مناطق في بيروت تعتبر أكثر أمناً، إذ تجد هذه العائلات أن مسلسل التفجيرات قد يستمر، وليس هناك أية بوادر على خروج حزب الله من سورية، ما يعني لتلك العائلات أن حياتهم يمكن أن تكون مهددة في أية لحظة، وهو أمر لا يخص العائلات فقط، إنما بعض أصحاب المحال الذي راح بعضهم ينقل عمله إلى خارج الضاحية.

وفي الآونة الأخيرة أجرت بعض الشبكات الإعلامية المتخصصة، مثل شبكة الأنباء الإنسانية «إيرين» استطلاعات عدة حول الوضع الأمني في الضاحية، وتراجع الحس بالحياة الطبيعية لدى السكان، وقد خلصت دراسة شبكة الأنباء الإنسانية إلى أن معقل حزب الله بات مهدداً بشكل كبير، وأن السكان في الضاحية يشعرون بخوف حقيقي من الأيام المقبلة، وهو ما عبّر الكثير من الأشخاص الذين التقتهم «الشبكة» أو تواصلت معهم.

الانتخابات العراقية تحت وطأة الانقسام السياسي

بغداد- خاص "البديل":

تقترب الانتخابات البرلمانية العراقية من موعدها المحدد في 30 من الشهر الجاري، ويتصف المشهد السياسي العراقي بالمزيد من الانقسام، فقد وجّه مقتدى الصدر باعتزاله قبل أسابيع رسالة واضحة بمعارضة نية المالكي الترشح لولاية ثالثة، كما أن فشل المالكي في عملية الأنبار يرسم علامات استفهام كبيرة حول مدى استمرار الدعم الإيراني للمالكي، وهو دعم مستمر، خاصة أن المالكي بات جزءاً لا يتجزأ من المحور الإيراني الممتد من طهران إلى لبنان، وقد يكون من الصعب بالنسبة للإيرانيين التخلي عن المالكي في ظل ظروف كهذه.

وسيخوض المالكي الانتخابات من خلال ائتلاف دولة القانون من دون تحالفات أخرى، لكن المالكي سيتحالف بعد الانتخابات مع كتل شيعية وبعض الأحزاب السنية الصغيرة ليتمكن من الفوز في ولاية ثالثة، كما سيخوض أياد علاوي الانتخابات من خلال القائمة العراقية الوطنية، وذلك بعد أن انسحبت بعض الكتل من القائمة العراقية، ما اضطر علاوي إلى اختيار الاسم الجديد لقائمته، وتغيير بعض تحالفاته التقليدية.

أما التحالف الكردستاني الذي جمع سابقاً حزبي "الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الديمقراطي" فإنه عقده انفرط، وسيخوض كل حزب الانتخابات على حدة، وهو ما يبرز أيضا الانقسام في الساحة الكردية نفسها.

وكان أسامة النجيفي رئيس البرلمان الحالي قد أعلن قانون الانتخابات البرلمانية، ويتضمن وجود "كوتا" من 8 مقاعد للأحزاب الصغيرة، لكن البعض اعتبر أن مقاعد "الكوتا" قليلة، وأن الأمر مقصود للتقليل من تأثير بعض المكونات، مثل التركمان والإيزيديين.

ويعتبر جزء مهم من العراقيين أن الانتخابات من شأنها أن تزيد من حدة التوتر في المشهد العراقي، والذي هو متوتر أصلاً، وأنها لن تقدم أي حكومة قادمة ستعيد إنتاج الانقسام السياسي، ولن تكون قادرة من الخروج عن التأثير الإيراني، وعن هيمنة طهران على قرارات الحكومة المركزية في بغداد.

وفي السياق، فإن الوضع الاقتصادي في العراق يشهد المزيد من الأزمات، خاصة لجهة ازدياد البطالة، وعرقلة التفجيرات والاضطرابات الأمنية لتطور الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى الفساد المستشري في أجهزة الدولة، ونقص الخدمات العامة، إذ ما تزال أزمة الكهرباء واحدة من أشد الأزمات التي يعاني منها العراقيون، وما يتفرع عن أزمة الكهرباء من مشكلات تطال قطاعات إنتاجية وخدمية كثيرة.

وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات هي الأولى منذ خروج الأمريكيين من العراق في ديسمبر/ كانون الأول 2011، والانتخابات الثالثة بعد انتخابات عامي 2005، و2010، إلا أن النظام العراقي "الديمقراطي" بقي تحت وطأة المحاصصة الطائفية والإثنية، وما أنتجته من خلل في الحياة السياسية بشكل عام، وفي حياة العراقيين لشكل خاص.

في الدولة الأمنية

■ د. عبدالله تركماني

مصطلح شاع استعماله منذ سنوات للدلالة على بنية شاملة مستترة خلف بنية الدولة الرسمية المعلنة. والأصل، في مفهوم النظام الأمني، شمولية الولاية على كافة مناحي الحياة والإمساك بإرادة مختلف الشرائح الاجتماعية، بداعي الرعاية والخلاص من أمراض الفرقة والتناحر، أي التعددية والاختلاف، لذلك قلما يطمح إلى كسب العقول والقلوب، وهي مهمة تفترض وتستدعي قوة المثال وصحة الإقناع، ويحصر مراده في اقتلاع جذوة المساءلة وسحق مظهرية الرأي المغاير، توسلاً لالتزام لفظي يقتضي إعلانه من الفرد والجماعة وفق أجندة طقوسية تواكب مسيرة النظام الاستبدادي وتحتفل بمنجزاته.

إنّ الدولة الأمنية لا تكتشف لذاتها خصوصية، سوى خصوصية الاستبداد، وإنتاج ثقافة الخوف. ففي كتاب « سنوات مع الخوف العراقي » (دار الساقي، بيروت، 2004) تختلط ذكريات هاديا سعيد، إذ تتذكر هذه السيدة اللبنانية سنوات بقائها في العراق مع زوجها في سبعينيات القرن الماضي، حيث تقول: « لقد كنت أحد الذين عاشوا نوعاً « مخففاً « من الخوف داخل الجمهورية وخارجها مع أني لست عراقية .. ليس هناك بلد عاش كل من فيه خراب النفس والذرية كما عاشته بيوت بغداد، وليس هناك بلد أبيحت فيه كميات من الدماء وعدد من الرقاب والأوصال المقطوعة كما حدث في العراق، وليس هناك بلد عرف قهر الخوف وذل الصمت مثل العراق .. «.

ويتحدث حكم البابا في « كتاب في الخوف « (دار كنعان، دمشق، 2005) عن تجربته التي عاشها في الإعلام السوري: الخوف الذي انتابه أثناء كتابة المقال، والخوف الذي شعر به يوم نشر المقال وانتظار ردة الفعل، والخوف يوم وصول الاستدعاء لمراجعة فرع المخابرات من أجل المقال، والخوف خلال وجوده داخل بناء المخابرات وخضوعه للتحقيق مع الهواجس المختلفة التي يستدعيها، ثم الخوف الذي تولده التجربة وتتركه في النفس بعد انتهائها.

وهكذا، في ظل سيطرة الدولة الأمنية والأيدلوجية الشمولية يصبح التكوين الإنساني شاحباً، هشّاً، ويتشكل مجتمع محكوم بمعايير الذل والتبعية والعبودية، وتخيم فلسفة التكاذب والخداع، ويرتهن المجتمع أسيراً لفكرة يملك سرها شخص واحد فقط، فيما يتحرك الجميع كدمى بين يديه، أو كظلال باهتة لحقيقته الغامضة، وتُشغّل النخبة بتأويل أفكاره، ومدّها خارج الزمان والمكان من جهة، والسيطرة الكلية على المجتمع، وإخضاعه بالقوة لتلك التأويلات من جهة ثانية.

وهناك ثلاثة أركان تقوم عليها الدولة الأمنية التسلطية، وتمكنها من إنتاج مجتمعها الجماهيري، هي: الإرهاب، والأيديولوجية، والإعلام الموجه. وعدة مبادئ تضمن هذه الأركان وتعززها، هي: مبدأ الاحتكار الفعال للسلطة والثروة والقوة، واحتكار الحقيقة، واحتكار الوطنية، ومبدأ الغلبة والقهر، ومبدأ شخصنة السلطة، وعبادة القوة، أي تماهي الشخص والمنصب الذي يشغله، وانتقال قوة المنصب المادية والمعنوية إلى الشخص الذي يغدو مثال القوة والعظمة. وفي هذه الحال تحل الأوامر محل القوانين، والامتيازات محل الحقوق، والولاء والمحسوبية محل الكفاءة والجدارة والاستحقاق.

أما « الثقافة الأمنية « فهي ثقافة منفصلة عن الواقع وقضاياه، تشتغل على قضايا تافهة وتصرف النظر عن القضايا الجوهرية. وهي راكدة وتعيد إنتاج الركود، ذلك أنّ الوظيفة الأمنية تقتضي، قبل كل شيء، استقراراً شكلياً وتحويل كل شيء إلى مومياءات توحي بالحياة، لكنها قلما تُعنى بالحياة.

إنها ثقافة نابذة، تقوم على التضاد مع الحقيقي والجاد والجميل والحر والإبداعي، وبالتالي فهي تنبذ ليس فقط المضامين، بل والأشكال التي يمكن أن تفضي إلى حرية ليس للمنظومة الأمنية أن تقبل بها. هي تدفع إلى السطح بأشباه المثقفين وبقليلي الموهبة والمفتقرين إلى القدرة على الإبداع. هي ثقافة انفعالية، محركها يقع خارجها، ويمكن أن يكون عسكرياً أو حزبياً، ولكن ليس ثقافياً. هي، بالضرورة، ثقافة تمجّد القبح وتتغنى به، وترسّخ القيم التي يعمل النظام الأمني على نشرها، كاحتقار العقل والاستخفاف بقيم الحرية والحقيقة والجمال.

لقد حولت أجهزة الدولة الأمنية المجتمع إلى مجتمع الخوف المتبادل والريبة المتبادلة، وأخضعت النسيج الاجتماعي لمقاييس عملائها ومعاييرهم الأخلاقية التي هي معاييرها وقيمها. ولعل وظيفتها الأساسية كانت ولا تزال محاولة السيطرة على تعددية المجتمع والفروق والاختلافات اللامتناهية بين الكائنات البشرية، وهذا غير ممكن إلا بتقليص جميع المواطنين إلى هوية واحدة ثابتة وخاوية قوامها ردود الفعل الغريزية، وتقليص حريتهم إلى مجرد الحفاظ على النوع.